

12.9 تنفيذ قوانين الهجرة - الاستفسارات عن حالة المواطنة - مذكرات التفيتش وأوامر الإيقاف الإدارية

إن الغرض من هذه السياسة هو وضع مبادئ توجيهية للموظفين المُحلفين فيما يتعلق بتنفيذ قوانين الهجرة.

تقع مسؤولية تنفيذ قوانين الهجرة في البلاد في المقام الأول على عاتق الحكومة الفيدرالية. وبناءً عليه، لن تُجري إدارة شرطة إيفرت تحقيقات متعلقة بالهجرة، ولن تستفسر عن وضع الأشخاص الذين تواجههم أثناء عمليات مدهمات الشرطة باستثناء الوارد أدناه. ولا يمنع هذا الحظر العمل مع مسؤولي الهجرة الفيدراليين في الحالات التالية:

- تلتزم جميع الأطراف بهذه السياسة، أو
- تقديم المساعدة إلى إدارة تنفيذ قوانين الهجرة والجمارك في الحالات التي تنطوي على حالات طوارئ أو تهديدات للسلامة العامة أو الاستجابة للطلبات لمساعدة أي ضابط (ضابط السلامة).

الاستفسارات في حالة الهجرة:

لا يتوقف حق الشخص في تقديم تقرير للشرطة أو المشاركة في أنشطة الشرطة المجتمعية أو الاستفادة من خدمات الشرطة على حالة المواطنة أو الهجرة. وبالتالي، على الضباط عدم استجواب أي شخص عن جنسيته أو وضعه القانوني أو إخطار سلطات الهجرة الفيدرالية عن مكان وجود أو سلوك أي مهاجر أو زائر أجنبي، ما لم يكن ذلك الشخص:

1. قُبِضَ عليه وحُجِرَ أو أُدينَ في أي جناية "جريمة خطيرة" (قانون واشنطن المنقح 9.41.040(23)، أو أُدينَ بالاعتداء 3؛
2. يُشتبه في تورطه بشكل معقول في الأعمال الإرهابية و/أو الأنشطة التخريبية؛
3. يُشتبه في مشاركته بشكل معقول في الاتجار بالبشر أو في مشروع منظم لجلب أو استيعاب الأجانب الذي لا يحملون وثائق عن طريق الاحتيال في البلاد؛
4. يُشتبه في مشاركته بشكل معقول في نشاط عصابة شوارع إجرامية؛ أو
5. يُشارك في حالة أو حادث خطير على السلامة العامة وقد تقرر أنه تهديدًا محتملاً للجمهور.

في ظل هذه الاستثناءات، سُرِجَع أي إخطار لسلطات الهجرة الفيدرالية والموافقة عليه أولاً من مكتب رئيس الشرطة.

لا يجوز للضباط أن يطلبوا جوازات سفر أو تأشيرات أو "بطاقات خضراء" أو وثائق سفر بدلاً من أو بالإضافة لتراخيص القيادة وما شابه ذلك من النماذج النمطية لتحديد الهوية. ويجب طلب هذه المستندات فقط في حالة عدم توفر النماذج النمطية لتحديد الهوية، أو عندما يتخذ الضباط الإجراءات في ظل الظروف المذكورة أعلاه.

إلقاء القبض والحجز:

لا يجوز إلقاء القبض على أي شخص وحجزه لغرض تحديد وضعه القانوني في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، لا يجوز استجواب أي شخص، بما في ذلك الضحية أو أي شخص آخر يبلغ عن جريمة أو أي شاهد على جريمة، بشأن وضعهم في هذا البلد في غياب إلقاء القبض الشرعي عن جريمة وحجز هذا الشخص في ظروف تُجيز أو تتطلب عادة حجزه أو لأحد الشروط المذكورة أعلاه (قسم "الاستفسارات في حالة الهجرة").

عندما يُلقى القبض على أي شخص فعليًا ويُحجز، يجب التحقق من بلد جنسيته وفقًا لما تتطلبه اتفاقية فيينا ودخوله في حقل بيانات "مواطنة الولايات المتحدة؟" في نموذج مقاطعة سنو هوميش. إذا كان الشخص الذي أُلقي القبض عليه مواطن أجنبي (شخص ليس من مواطني الولايات المتحدة)، تُثار اتفاقية فيينا ويُطلب من الضباط اتباع

إجراءات اعتقال المواطنين الأجانب (الإجراء 2.09). ولا يُسمح بإجراء مزيد من الاستفسارات والإخطارات المتعلقة بحالة هجرة الشخص الموقوف إلا وفقاً لما تُرخصه هذه السياسة ويوافق عليه رئيس الشرطة.

تنفيذ قوانين الهجرة والجمارك (ICE) أوامر الإيقاف ومذكرات التفتيش - الاحتجاز غير المشروع

تصدر إدارة تنفيذ قوانين الهجرة والجمارك عددًا من أوامر الإيقاف ومذكرات التفتيش الإدارية، لتشمل:

- أمر إيقاف الهجرة I-247
- مذكرة توقيف للأجانب I-200
- مذكرة طرد / ترحيل I-205

يصدر ضباط حرس الحدود وضباط الترحيل وموظفي تنفيذ الهجرة وغيرهم من الموظفين أو ضباط وزارة الأمن الداخلي (DHS) وغيرهم من الضباط الفيدراليين المفوضين من وزير الأمن الداخلي أوامر الإيقاف ومذكرات التفتيش الإدارية. وتكون مذكرات التفتيش وأوامر الإيقاف هذه "مدنية" أو "إدارية" حيث لا تستعرضهم المحاكم أو توافق عليهم. ولا يمكن تقديم هذه الخدمات إلا من قبل وكلاء فدراليين مخولين بذلك، ويقتصر تقديم الخدمات لهم في الأماكن التي لا يكون لدى الشخص المعني فيها توقعات معقولة بالخصوصية.

يُصدر أي ضابط هجرة معتمد أمر إيقاف الهجرة I-247 بموجب سلطة قانون اللوائح الفيدرالية 8 المادة 236 والمادة 287 ويعمل على تقديم المشورة إلى وكالة تنفيذ القانون الأخرى التي تسعى إدارة تنفيذ قوانين الهجرة والجمارك لرعاية مواطن أجنبي غير موثق حاليًا في رعاية تلك الوكالة. إن أمر الإيقاف هو طلب تخطر به هذه الوكالة إدارة تنفيذ قوانين الهجرة والجمارك، قبل الإفراج عن المواطن الأجنبي غير الموثق، ومن أجل أن تتولى إدارة تنفيذ قوانين الهجرة والجمارك الاحتجاز. لا تُبرهن أوامر إيقاف الهجرة I-247 أو تبلغ عن السبب المحتمل لاحتجاز أو اعتقال الشخص المسمى، ويقتضي السبب المحتمل للإيقاف أو الاعتقال بموجب التعديل الرابع: "لا تستطيع أوامر إيقاف الهجرة ولن تُجبر وكالة تنفيذ القانون المحلية أو الولاية على احتجاز الأشخاص المشتبه بهم من الأجانب الخاضعين للطرد (Galarza v. Szalczyk, 745 F.3d 634, 645 (3d Cir. 2014))."

بدأت إدارة تنفيذ قوانين الهجرة والجمارك منذ عام 2016 بإصدار مذكرة تفتيش I-200 أو مذكرة تفتيش I-205 لكل أمر إيقاف I-247 بسبب حكم محكمة ينص على أن إدارة تنفيذ قوانين الهجرة والجمارك لا يمكنها القبض على المحتجزين إلا إذا كان لديها سبب للاعتقاد بأن الشخص سيهرب قبل أن تصدر مذكرة التوقيف بحقه. (Moreno v. Napolitano, F.Supp.3d 2016 WL).

- لا يجوز إصدار مذكرة توقيف الأجانب I-200، "... إلا من قبل ضباط الهجرة المدرجين في قانون اللوائح الفيدرالية 8 المادة 287.5 (هـ) (2) ... ولا يجوز تقديمها إلا لضباط الهجرة المذكورين في قانون اللوائح الفيدرالية 8 المادة 287.5 (هـ) (3)". (قانون اللوائح الفيدرالية 8 المادة 236.1 (ب) (2)). لاحظ أن مذكرات التفتيش الإدارية I-200 تدخل بشكل روتيني في المركز الوطني لمعلومات الجرائم على الرغم من أن تنفيذ القانون المحلي قد لا يعتقل على أساس مذكرة I-200.
- مذكرة توقيف بالطرد / الترحيل I-205، "تنفيذ مذكرة الطرد. يجوز أن ينفذ أي ضابط مخول بموجب قانون اللوائح الفيدرالية 8 المادة 287.5 (هـ) (3) لتنفيذ أوامر التوقيف الإدارية، مذكرة الطرد." (قانون اللوائح الفيدرالية 8 المادة 241.2 (ب)). لاحظ أن مذكرات التفتيش الإدارية I-205 تدخل بشكل روتيني في المركز الوطني لمعلومات الجرائم على الرغم من أن تنفيذ القانون المحلي قد لا يعتقل على أساس مذكرة I-205.

الخلاصة: لا يجوز لضباط إيفرت استخدام أوامر إيقاف أو مذكرات التفتيش الإدارية إدارة تنفيذ قوانين الهجرة والجمارك كأساس للقبض على أي شخص أو حجزه أو اعتقاله. فلا يتمتع ضباط تنفيذ القانون المحليون بسلطة لتنفيذ أوامر الإيقاف أو مذكرات التفتيش الإدارية. وقد أكدت المحاكم ذلك على أنه انتهاك لكل من دستور الولايات المتحدة ودستور ولاية واشنطن:

- "شكل اعتقال المدعى عليه انتهاكًا واضحًا لحقوق التعديل الرابع (United States v. Toledo, 615 F. Supp. 2d 453 (S.D.W. Va 2009))."

- لا تسمح قوانين ولوائح الهجرة لأجهزة الدولة أو أجهزة تنفيذ القانون المحلية بتقديم أو تنفيذ أوامر الإيقاف أو مذكرات التفتيش الإدارية (Arizona v. United States, 132 S.Ct. 2492, 2505) (2012)).
- "يحظر البند 1 من المادة 7 من دستور ولاية واشنطن على الضباط المكلفين بتنفيذ القوانين المحليين إطالة الاحتجاز القانوني بطريقة أخرى لاستجواب أولئك الذين غادروا بلدهم الأصلي أو وضعهم كمهاجرين أو وضع جنسيتهم. (Ramirez –Rangle v. Kitsap County, 12-2-09594-4)".

أدخلت إدارة تنفيذ قوانين الهجرة والجمارك منذ عام 2002 مذكرات التفتيش الإدارية وأوامر الإيقاف داخل المركز الوطني لمعلومات الجرائم. في بعض الحالات، قد يخطئ "هجوم" مذكرة التفتيش الإداري الخاصة بإدارة تنفيذ قوانين الهجرة والجمارك من قبل الضباط بتوقيع مذكرة تفتيش جنائية فعلية. لا يصرح "هجوم" أمر إيقاف ومذكرة التفتيش الإدارية التابعة للمركز الوطني لمعلومات الجرائم بتنفيذ القانوني المحلي في إلقاء القبض أو سجن أو اعتقال أو احتجاز الفرد المعني.